



جامعة المستقبل

المرحلة الاولى

كلية العلوم الادارية

مبادئ الاقتصاد 1

قسم ادارة اعمال

المحاضرة الرابعة

اسم التدريسي م. م. عماد سعدون الشافعي

## الفصل الرابع

### نظرية سلوك المستهلك

#### اولا:- مشكلة المستهلك ومفهوم المنفعة

ان مشكلة المستهلك تتمثل في كيفية اشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته من السلع والخدمات بدخله المحدود وضمن الاسعار السائدة للسلع والخدمات في السوق .

وقبل التطرق الى نظرية سلوك المستهلك سنوضح مفهوم المنفعة وكالاتي :-

#### مفهوم المنفعة Utility

وهي قدرة الشيء على اشباع الحاجة ويكفي لقيام المنفعة ان تكون السلعة مرغوبا بها بصرف النظر عن كون منفقة او غير منفقة مع الصحة والقيم العامة والمفاهيم الشخصية الاخرى

#### ثانيا :- انواع المنافع

- 1- المنفعة الكلية Total utility وهي المجموعة التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص ( زيادات متناقصة ) الى ان تبلغ اقصى حد لها بعدها تبدأ بالتناقص المطلق .
- 2- المنفعة الحدية Marginal utility وهي منفعة الوحدة الاخيرة المستهلكة من السلعة وهي مقدار التغيير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة اضافية من السلعة  
المنفعة الحدية =  $Mu = \Delta Tu / \Delta Q$



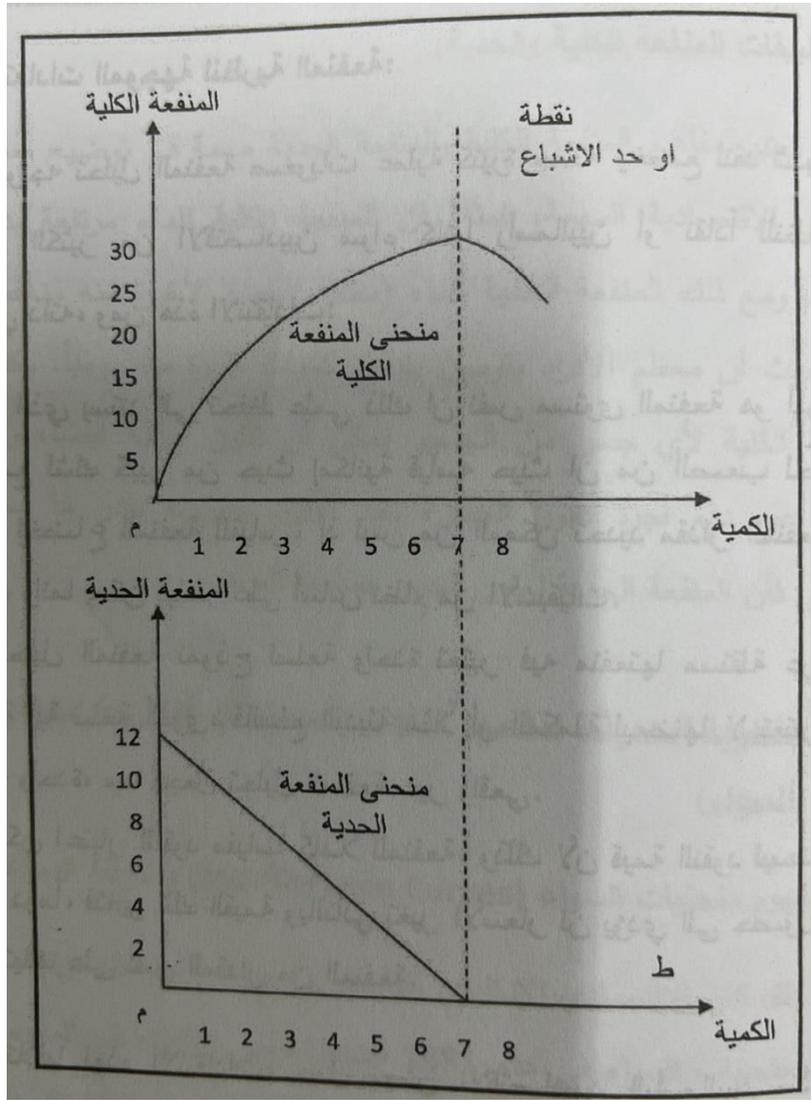
ولتوضيح العلاقة بين نوعي المنفعة ( المنفعة الكلية والمنفعة الحدية ) دعنا نتأمل  
الجدول التالي لسلم المنفعة :-

المنفعة الحدية ( وحدات المنفعة )	المنفعة الكلية ( وحدات المنفعة )	كمية اللحم المشتراة في الشهر ( كغم )
10	10	1
8	18	2
6	24	3
4	28	4
2	30	5
0	30	6
-2	28	7

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الكيلو غرام الاول من اللحم المشتراة يعطي المستهلك  
(10) وحدات من المنفعة الكلية والحدية



وإذا قام المستهلك بشراء ( 2 ) كيلو غرام من اللحم فإن المنفعة الكلية تزداد الى ( 18 ) وحدة فيما تنخفض المنفعة الحدية الى ( 8 ) وحدات وهكذا نرى من الجدول بان الاستهلاك المتعاقب من اللحم خلال شهر واحد يجعل المنفعة الحدية تبقى موجبة ولكنها تتناقص باستمرار الى ان يتم شراء ( 6 ) كيلو غرام من اللحم ويلاحظ ان الكيلو السادس يترك المنفعة الكلية بدون تغيير ( 30 ) وحدة في حين تصبح المنفعة الحدية مساوية للصفر ويقال عندئذ ان المستهلك وصل حد او مستوى الاشباع من استهلاك اللحم ولو اراد المستهلك استهلاك كيلو غرام اخر من اللحم فإنه سينعكس عليه سلبا وسوف تنخفض المنفعة الكلية الى ( 28 ) وحدة فيما تصبح المنفعة الحدية سالبة ( -2 ) وحدة ويمكن توضيح هذه العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وقانون تناقص المنفعة الحدية من خلال الشكل البياني التالي



قانون تناقص المنفعة الحدية .

ان الكمية الاضافية او الحدية من المنفعة تتناقص بأستهلاكنا للمزيد من سلعة ما اي انه كما تزايدت الكمية المستهلكة من سلعة ما تتناقص المنفعة الحدية لتلك السلعة من خلال الرسم البياني يتضح لنا

- 1- عند تزايد المنفعة الكلية زيادات متزايدة فهي تقابل مرحلة تناقص المنفعة الحدية.
- 2- وعندما تصل المنفعة الكلية الى اقصى اشباع يمكن ان تكون المنفعة الحدية صفر
- 3- عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص المطلق تكون المنفعة الحدية بالسالب .

( ومن هذا يتوضح الترابط الوثيق بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية )

## ثالثا :- النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك ( نظرية المنفعة الحدية ) Marginal utility theory

ان اساس نظرية المنفعة هو ان الشخص او المستهلك له رغبات او حاجات غير محدودة وانه يسعى لتحقيق اقصى منفعة ( اكبر اشباع لنفسه بحدود دخله المحدود والاسعار السائدة للسلع والخدمات )

### فروض النظرية :-

- 1- ان سلوك المستهلك رشيد وهذا يعني ان تصرف المستهلك يتصف بالعقلانية فهو يتصرف بالطريقة التي تمكنه من ان يشبع اكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والاسعار السائدة
- 2- ان المستهلك يستطيع ان يقيس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلع اي انها تفترض ان المنفعة قابلة للقياس الكمي
- 3- ان منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الاخرى
- 4- ان المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عبارة عن مجموع المنافع التي يحققها من استهلاك السلع الاخرى

اولا :- توازن المستهلك

من خلال نظرية المنفعة ( النظرية الكلاسيكية ) يسعى المستهلك نحو تحقيق اقصى اشباع ممكن من خلال عدد اكبر من السلع التي يستهلكها



اي ان المنفعة الكلية للفرد هي مجموع المنافع التي تحققها السلع . الا ان المستهلك لا يستطيع ان يستهلك ما لا نهاية من السلع فهو محدد بالدخل واسعار السلع السائدة

اذن يكون المستهلك في توازن عندما يصل المستوى الذي يحقق له اكبر قدر ممكن من المنفعة او الاشباع لا يحققه اي مستوى اخر وانه اذا ما حقق هذا الوضع لا يوجد ما يدفعه الى اعادة توزيع دخله على نحو اخر

ولكي يصل المستهلك الى مستوى التوازن ينبغي ان يتحقق شرطان هما كالآتي :-

- 1- تحقيق مبدأ المنافع الحدية المتساوية . وهو محاولة المستهلك الحصول من اخر وحدة نقدية منفعة على منافع متساوية من السلع المختلفة .
- 2- ان يكون الانفاق الكلي للمستهلك مساويا الى دخله النقدي .

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } x}{\text{سعر السلعة } x} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } y}{\text{سعر السلعة } y}$$

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } ?}{\text{سعر السلعة } ?}$$

$$\text{اي } Mux / Px = Muy / Py = Muz / Pz = \dots\dots\dots Muh / Ph$$

هذا ما يحقق الشرط الاول .

اما الشرط الثاني

فأنه يعني ان الانفاق الكلي على مجموع السلع ينبغي ان يساوي دخل المستهلك بمعنى ان الانفاق على السلع الاولى ( سعر السلعة الاولى  $x$  كميتها ) مضافا اليه الانفاق على السلعة الثانية ( سعر السلعة الثانية  $x$  كميتها ) مضافا اليه الانفاق على السلعة الثالثة والى اخره يجب ان يساوي الدخل النقدي للمستهلك .

$$QxPx + QyPy + QzPz = I \text{ النص النقدي}$$



مثال :-

### لتحقيق الشرط الاول

اذا افترضنا ان لدى المستهلك دخلا قدره ( 22 ) دينار انفقه في شراء سلعتين هما (  $x, y$  ) وكان سعر السلعة  $x$  يساوي 2 دينار وان سعر السلعة  $y$  يساوي ( 3 ) دنانير فاشترى ( 5 ) وحدات من السلعة  $x$  حيث كان تقدير المنفعة الحدية لهذه السلعة ( 20 ) واشترى ( 4 )

وحدات من السلعة y بافتراض ان المنفعة الحدية التي حصل عليها من هذه السلعة (30) فكان في حالة توازن وكما يلي :-

$$Mux / Px = 20 / 2 = 10 \quad \text{5 وحدات من السلعة x}$$

$$Muy / Py = 30 / 3 = 10 \quad \text{4 وحدات من السلعة y}$$

$$Muy / Py = Mux / Px \quad \text{وحالة التوازن هي}$$

$$30 / 3 = 20 / 2 = 10$$

اي ان المنفعة الحدية للدينار الواحد سواء انفق على السلعة x او على السلعة y يساوي (10) وحدات منفعة لذلك هو في حالة توازن اذ ليس هناك ما يدعو الى تحويل دينار من شراء سلعة X الى شراء السلعة Y او بالعكس لان ما يحققه من منفعة اضافية يعادل تماما ما يفقده ( 10 = 10 )

الشرط الثاني :-

اما الشرط الثاني فانه يعني ان الانفاق الكلي على مجموع السلع ينبغي ان يساوي دخل المستهلك بمعنى ان الانفاق على السلعة الاولى ( سعر السلعة الاولى X كميتها ) مضافا اليه الانفاق على السلعة الثانية

( سعر السلعة الثانية X كميتها ) مضافا اليه الانفاق على السلعة الثالثة والى اخره يجب ان يساوي الدخل النقدي للمستهلك

اي ان عدد وحدات السلعة X في سعرها زائدا عدد وحدات السلعة Y في سعرها يجب ان تساوي الدخل النقدي



$$Q_x p_x + Q_y p_y = I \quad \text{وكالاتي}$$

ملاحظة :- المنفعة الحدية تساوي مقدار التغيير في المنفعة الكلية

مثال /

نفرض ان احد المستهلكين ينفق دخله اليومي ومقداره ( 29 ) دينار في شراء ثلاث سلع فقط هي ( X , Y , Z ) وان اثمانها كانت على التوالي ثلاث دنانير (  $P_x = 3$  ) وديناران (  $P_y = 2$  ) ودينار واحد (  $P_z = 1$  ) وان المنفعة الكلية لهذه السلعة تتزايد مع الكميات Q المشتراة على الوجه التالي :-

الجدول ( 1 )

Tu			Q
Z	Y	X	
صفر	صفر	صفر	صفر
20	40	30	1
38	76	57	2
53	108	81	3
64	134	99	4
70	154	111	5
71	166	117	6
71	170	117	7



المطلوب ما يأتي :-

1- تحديد الكمية التي يشتريها هذا المستهلك من كل سلعة للوصول الى حالة التوازن

## 2- تقدير المنفعة الكلية التي يحققها في هذه الحالة

نحسب من خلال الجدول (2) المنفعة الحدية لكل سلعة عندما تزداد الكمية المشتراة ثم معدل المنفعة الحدية الى سعرها

جدول (2)

Mu/p				Mu			الوحدات
Mu/Pz	Mu/Py	Mu/Px		z	Y	X	
20	20	10	20	40	30	1	
18	18	9	18	36	27	2	
15	16	8	18	36	24	3	
11	13	6	11	26	18	4	
6	10	4	6	20	12	5	
1	6	2	1	12	6	6	
0	2	0	0	4	0	7	

1- يتحقق التوازن عندما تتعادل المنفعة الحدية لاي سلعة مقسوما على سعرها مع المنفعة الحدية لاي سلعة اخرى مقسوما على سعرها ..... الخ وهكذا نجد من الجدول اعلاه ان المستهلك سوف يشتري (4) وحدات من السلعة x و (6) وحدات من السلعة y و (5) وحدات من السلعة z اذ تتساوى منافعها الحدية مقسومة على اثمانها ومن ثم تكون المنفعة الحدية للدينار الواحد هي (6) اما دخله فيتمثل في عدد الوحدات من السلع الثلاثة في حالة التوازن هذه مضروبة في اثمانها اي

$$PxQx + PyQy + PzQz = I \quad \text{دخل المستهلك}$$

$$3 * 4 + 2 * 6 + 1 * 5 = 29 \quad \text{دينار هو الدخل المنفق}$$



2- مجموع المنفعة الكلية التي يحصل عليها في حالة توازنه من السلع الثلاثة هي عبارة عن مجموع منافعها الكلية ( المنفعة الكلية ل 4 وحدات من x و 6 من y و 5 من z ) اي

$$70 + 166 + 99 = 335 \text{ وحدة منفعة}$$

ثانيا / فائض المستهلك consumers surplus

يقصد بفائض المستهلك ( هو الفرق بين ما يدفعه فعلا المستهلك للحصول على السلعة وما قد يكون راغبا في دفعه للحصول على السلعة اي هو الفرق بين الانفاق الكلي الاقصى الممكن وبين الانفاق الكلي الفعلي

ومن ملاحظة الجدول (3) يمكن استخراج فائض المستهلك

جدول (3)

فائض المستهلك	الانفاق الكلي الاقصى	الانفاق الكلي الفعلي	الكمية	السعر
0	10	10	1	10
1	19	18	2	9
3	27	24	3	8
6	34	28	4	7
10	40	30	5	6

من الجدول اعلاه نجد ان المستهلك كان مستعدا لدفع ( 10 ) دنانير للوحدة الاولى وانه دفع فعلا ( 10 ) دنانير للحصول عليها

لذلك كان فائض المستهلك صفر اما الوحدة الثانية فانه كان مستعدا لدفع ( 9 ) دينار للحصول لكنه دفع فعلا ثمانية دينار لذا فان دفع للوحدتين الاولى والثانية ( 18 ) دينار بينما كان مستعدا لدفع ( 19 ) دينار لذا كان فائض المستهلك دينار واحد

وفي الوحدة الثالثة كان المستهلك مستعدا لدفع ثمانية دنانير لكنه دفع فعلا ( 6 ) دنانير اي انه كان مستعدا لدفع ( 27 ) دينارا للوحدات الثلاثة بينما دفع فعلا ( 24 )



دينار وهذا يعني انه حصل على فائض مستهلك مقداره ( 3 ) دينار وهكذا والشكل البياني رقم ( 9 ) يبين ذلك

وعندما يرتفع السعر ينخفض فائض المستهلك بينما يحقق المستهلك مكسبا في فائض المستهلك عندما ينخفض السعر كما موضح في الشكل (9)

